

قد يكون السبب أيضًا أنه قد يكون من السهل أيضًا فرض تحكيم دولة المستثمر. دولة قد لا تكون سعيدة بذلك لأن الجميع يريد التجارة الحرة. لكن أولاً أود أن أخبرك باختلافي في أنني لا أرى ذلك دليلاً على التكامل، إذا كان بإمكانك أن تسمح لي بالاعتقاد بأنه لا يوجد مثل هذا التكامل، فلماذا يمكن أن يكون هناك تفسيرات بديلة أخرى لسبب وجود هذا الفصل العاشر، • أعتقد أن لدينا سؤالين آخرين في الخلف هنا. لذلك أنا فقط أتساءل عما إذا كان هناك أي . وأذكر أنه كان هناك عرض قدمتموه قبل عامين في سنغافورة في اجتماع SEAL حول، العلاقة بين قانون الاستثمار والتجارة مع التركيز على قضايا التبغ. والتوقيت النسبي لمختلف الإجراءات في المحكمة العليا الأسترالية، وقضايا الاستثمار وقضايا منظمة التجارة العالمية. أعتقد أننا ربما سنركز على الطاولة. فقط للتعليق بإيجاز على تعليق جريج فيما يتعلق. 1 من الحواجز التقنية أمام التجارة. من الواضح أنها قضية ذات أهمية كبيرة بالنسبة للاستئناف المعروف على هيئة الاستئناف الآن، لك بسبب فكرة أن المادة 3. ومن ثم فإن كل العمل الذي تم إنجازه بشأن التمييز التنظيمي الذي رسمه الإجراء يجب أن يتم تنفيذه بموجب المادة 20. هذا المفهوم لا يعمل إلا إذا كنت تعتقد أن المادة 20 تغطي كل شيء، ربما تكون قد رأيت أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة قد دخلا وقالوا إن ثلاثة أرباع اتفاقية الجات بحاجة إلى القراءة بالطريقة التي تمت بها قراءة المادة 2. هناك معالجة أكثر أو أقل تفضيلاً في هذا التحليل مما تم شرحه بالكامل من قبل. يمكنك إلقاء نظرة على الأحكام التمهيدية لاتفاقية TBT والقول، إنها مجرد فكرة مختلفة عما تعنيه المعاملة الوطنية، أعتقد أن هذا هو المجال الذي رأيت فيه تطور المفاهيم في مجال الاستثمار ينتقل إلى التجارة. ولكن أود أن أقول إنها ربما لا تتعارض مع ما قصده المفاوضون على اتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة. نعم، لا أريد أن أقول الكثير أيضاً، ولكن أود فقط أن أرد ما قاله خوان رداً على جريج. عندما اقترحت أن هناك أشياء كانت تفعلها المحاكم، وكانت الهيئات تفعلها في مجال الاستثمار، إنه ليس نفس العنصر بالضبط، لذلك اعتقدت أن هذا كان مثيراً للاهتمام. فيما يتعلق بسؤال الشابة، أردت فقط أن أشير إلى أنني أعلم أنه ليس تطوراً كبيراً أن هناك قضيتين على الأقل من دولة إلى أخرى الآن في التحكيم الاستثماري. ماذا؟ هل من المفترض أن يحدث هذا؟ نعم، في الواقع، أنا لا أحاول التنبؤ بما إذا كان الأمر سيحدث أم لا. تمام. فيما يتعلق بسؤال ريتشارد تارازوسكي، أعتقد أنك على حق تماماً في أن المادة 20 من اتفاقية الجات قد تمت قراءتها بشكل أساسي في المادة 2. مبررات مشروعة في تعريف المعاملة الوطنية، لا أرى ضرورة لإضافة المادة 20. وهو بالنسبة لي أكثر صرامة بكثير، ولا ينبغي أن يكون متاحاً من وجهة نظري لتبرير انتهاك FET. أعتقد أنها نقطة مثيرة للاهتمام حقاً. أعني، الأمر فقط أنهم في نفس المعاهدة. تحتاج إلى تقديم المشورة إلى أين يذهبون. وكما ذكرت، لم تحصل الولايات المتحدة على أول معاهدة استثمار ثنائية إلا في أواخر الثمانينيات. لكنهم لم يتمكنوا من إبرام أي معاهدات FCN. لذا فقد اتبعوا، بعد سنوات عديدة، حماية الاستثمار لأنهم كانوا يرون أن العرف يسير في الاتجاه الخاطئ. إذا كان هناك أي شيء. فإنهم لا يدعمون المزارعين الأميركيين فحسب، بنفس القدر. إذا أردنا إنشاء الاستثمار كنوع من نظام الحكم الرشيد، ولإفصاح الكامل، ولكنني أرى، أن لجنة منظمة التجارة العالمية لم يتم تشكيلها ولم يتم تشكيلها بعد. أرى أنه سيأتي في الأسابيع المقبلة. أعتقد أن قضية الاستثمار الأسترالية هذه تتقدم ببطء شديد. أننا ربما لن نواجه أي مشكلات كبيرة وأن منظمة التجارة العالمية ستخرج ربما قبل قضية الاستثمار أو أنه سيكون هناك مجال لمحكمة الاستثمار للحصول على بعض التعليقات من منظمة التجارة العالمية حول ما إذا كان اتفاق تريبس قد تم انتهاكه أو الحواجز التقنية أمام التجارة. أعتقد أن القضية تتلخص حقاً في ذلك على الأقل في الولايات المتحدة، وهذا مجرد جانب آخر، أولية، تريد أن تكون لديك علاقات تجارية جيدة، وتبدأ بهذه التجارة والاستثمار بشكل أساسي، وتكتشف كيف يمكنك الحصول على علاقة أفضل. ومن الواضح أن الضغط وراء ذلك هو بصراحة الشركات الأمريكية والشركات متعددة الجنسيات التي تشعر بأنها مستبعدة من اقتصادات معينة أو ليس لديها وصول كبير. ولكي يجتمع هؤلاء معاً، أعتقد أن الفكرة كانت قبل 10 أو 15 عاماً هي أنك بحاجة إلى التوصل إلى اتفاقيات ذات معنى. التوصل إلى اتفاقيات ذات معنى. وبالتالي يجب أن يكون لدينا اتفاقيات شاملة حيث يكون الاستثمار مجرد جزء آخر منه، أي الأشخاص الذين يعيشون على التل، وسرعان ما يتعلق الأمر بنوع العلاجات، لا أعتقد أن هذا سيحدث. أعتقد أن المحامين الذين يفقدون السيارة ليسوا مهتمين بذلك. حسناً،